موقف فرنسا من الاحتلال البريطاني لمصر 1882

أ . د علي هادي عباس المهداوي
م . علي رهيف حجاب
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

France's position on the British occupation of Egypt 1882

Dr. Ali Hadi Abbas Al-Mahdawi
Ali Raheef Hijab
University of Babylon / College of Education for Human Sciences
Lalmhdwy15@gmil.com
ali.a.arhefaheem@gmail.com

Abstract

This research studies the French position on the British occupation of Egypt and shows the extent of the seriousness of the British encroachments on Egypt and the extent of their impact on French interests, as France incited the great powers to stand against Britain because it threatened France in the heart of its interests, and it will not allow such encroachments, because France for years has been working on Digging the Suez Canal, which cost it a lot of money, Britain was able to buy the shares of the canal at less than its cost, taking advantage of the circumstances that Egypt went through.
The British Prime Minister was able to buy the shares of the channel at very low prices, and Britain became a foothold, which it had been looking for for a long time. This research also showed that France did not participate in the campaign led by Britain after it besieged Egypt and created only excuses for landing its forces in Alexandria and also the withdrawal of The French fleet from the waters of Alexandria.

ملخص

درس هذا البحث الموقف الفرنسي من الاحتلال البريطاني لمصر وبين ما مدى خطورة التعديات البريطانية على مصر ومدى تأثيره على المصالح الفرنسية ، حيث حرضت فرنسا الدول العظمى للوقوف بوجه بريطانيا لانه هدد فرنسا في قلب مصالحها ، ولن تسمح بهكذا تعديات ، لان فرنسا منذ سنوات كانت تعمل على حفر قناة السويس ، التي كلفتها أموال طائلة فقد تمكت بريطانيا من شراء اسهم القناة بأقل من تكلفته مستغل الظروف التي مرت بها مصر .

تمكنت بريطانيا من السيطرة الفعلية على القناة بعد عملية الشراء ، واصبح لها موضع قدم ، كانت تبحث عنه منذ فترة طويلة ، كما بين هذا البحث عدم اشتراك فرنسا في الحملة التي قادتها بريطانيا بعد ان حاصرت مصر ، وخلقت الاعذار لانزال قواتها في الإسكندرية وبين كذلك انسحاب الاسطول الفرنسي من مياه الإسكندرية والموقف الضعيف امام القوات الفرنسية عندما دخلت مصر .

المقدمة

يعد تاريخ مصر الحديث والمعاصر من الموضوعات الجديرة بالدراسة والبحث على مستوى الدراسات الاكاديمية التاريخية ، لتنوع جوانب دراسته فالتعديات الخارجية على مصر كانت منذ امداً بعيد نظرا لما تتمتع به مصر من حضارة وموقع ستراتيجي يعجل الدول العظمى في تنافس مستمر حوله الاستيلاء على هذا البلد ، اضف الى موقع قناة السويس وتحكمها بطرق التجارة العالمية ، كانت فرنسا اول من بدأ العمل في قناة السويس .

تألفت الدراسة من مطلبين ، الأول بعنوان الرقابة الفرنسية – البريطانية المشتركة على مصر ، الذي تناولنا فيه كيف دخلت بريطانيا على مصالح فرنسا بعد الاحداث الداخلية التي شهدتها فرنسا وتغير النظام الى جمهوري ، وما آل ألية من احداث ، اما الثاني الموقف الفرنسي من احتلال بريطانيا لمصر وضحنا موقف فرنسا الرافض للوجود البريطاني العسكري في قلب مصالحها الاستعماري ، وتحريض الدول العظمى للوقوف بوجه بريطانيا .

أعتمد البحث على مجموعة من المصادر المهمة وهي ، كارل بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية وهو من المصادر المهمة التي اغنت موضوع البحث بمعلومات مهمة لا سيما في الجانب العسكري لدول العالم ، وكتاب محمد سهيل طقوش الذي يحمل عنوان تاريخ الدولة العثمانية من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة ، وهو من المصادر المهمة الذي رفد البحث بمعلومات مهمه ، وكتاب محمد علي الصلابي وهو من المصادر الرصينة والمهمة في تاريخ الدولة العثمانية الذي يعتمد علية البحث .

المبحث الأول : الرقابة الفرنسية – البريطانية المشتركة على مصر

بعد ان وقع الخديوي إسماعيل[1]، بمصيدة الديون الاوربية ، التي اثقلت كاهل دولته التي كان يحكمها باسم السلطان العثماني ، وبأنفاقه الكثير من الأموال في سبيل جعل مصر في مصافي الدول المتقدمة ، مع العمل على شق قناة السويس[2]. لان سبب شق هذه القناة هو الجهود الفرنسية[3] التي بُذلت بعد اقناع الوالي المصري بشق القناة فتم حفرها بأموال فرنسية ، وهو ربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر في السويس ، وتم نجاح المشروع الذي افتتح عام 1869 ، التي اصبح الطريق الى الهند مفتوح بحريا عن طريق هذه القناة ، وحياة البذخ والاسراف التي

---

[1] الخديوي إسماعيل : تولى الخديوي إسماعيل حكم مصر في المدة عام (01863 – 1879) وحاول بكل الوسائل الممكنة من تطوير إمكانيات مصر فعمل على جلب كافة المستثمرين الاوربيين والشركات العالمية من اجل بناء مصر على بعد ان غرته المظاهر البراقة في الحياة الاوربية، فحاول جعل مصر دولة عصرية بكل المقاييس، تقول بعض المصادر العربية ان إسماعيل عندما تولى حكم بلادة استولى على كل السلطة والمال وانفقها على نزواته وشهواته، فحين نفذة خزينة الدولة وقع بمصيدة الديون الاوربية فعملة الحكومة المصرية عاجزة عن سد هذا النقص من خلال اثقال المواطن المصري بالضرائب، فكان اغلب المستثمرين هم من البريطانيين والفرنسيين والقليل من باقي الدول الاوربية، فيعتبر الخديوي إسماعيل هو المسؤول الأول في مصر عن التدخل الأجنبي في بلادة، بسبب الأخطاء الفادحة التي ارتكبها خلال مدة حكمة، للمزيد ينظر : محمد عودة : (إسماعيل المفتري علية، مقال منشور في مجلة الهلال، القاهرة، 1977)، ص – ص82 – 91..

[2] يعتقد المصريين ان وجود مثل هذه القناة يرجع الى عهد الاسرة الفرعونية القديمة التي كانت حاكمة لمصر فنذو عام 1400 ق. م. افتتحت هذه القناة على ايدي عمال مصريين، التي كانت تربط حركات التجارة العالمية بين أوروبا واسيا وأستراليا فعند افتتاحها زادة من أهمية مصر الذي دفع بريطانيا بأن تفكر ان تحتل مصر لأهمية القناة فبذلت كل جهودها في سبيل السيطرة على مصر حتى تمكنت من احتلالها عن طريق اغراء الخديوي بالديون البريطانية عندما تمكنت بريطانيا من شراء اسهم القناة بثمن بخس، وبعدها تمكن حول عدة اذرع من احتلال مصر والسيطرة على القناة هام 1882، للمزيد ينظر : جوهر لال نهروا : لمحات من تاريخ العالم، ترجمة، عبد العزيز عتيق، مكتبة الثقافة الشعبية، ص186.

[3] وهي فكر دعا لها الفنان الرسام الفرنسي سان سيمون (San Simon) عندما طرح فكرة انشاء القناة على الوالي محمد علي، فكانت فكرته هي تقريب القارات أي ربط اسيا وافريقيا، وكذلك قناة بنما (Panama) لربط الامريكيتين، اتصل سان سيمون (San Simon) بنائب القنصل الفرنسي في الإسكندرية دولسيبس (Dwlseibs) وكان معهم المهندس انفانتن بارتلمي بروسبر (Barthelemy Proser) وسوزان فوالكان (Susan Volkan)، وعدد من المهندسين الفرنسيين، للمزيد ينظر : عبد الرزاق عيسى و عبير حسين : المسألة الشرقية، العربي للنشر، القاهرة، 2001، ص371.

عاشها ، لذلك جرى التنافس بين كل من فرنسا وبريطانيا للسيطرة على مصر[1]. لكي تكون تحت حمايتهم ، لكن هذا التنافس لابد ان تنفرد به بريطانيا ، لأنه الطريق الرابط الى الهند[2].

تحولت بريطانيا من دولة معارضة لشق القناة في بادئ الامر ، الى دولة تريد إيقاف فرنسا والحد من نفوذها في منطقة الشرق العربي ، فكانت بريطانيا تريد ان تستولي على القناة عن طريق الوسائل السياسية والدبلوماسية ، فحاولت بريطانيا كسب المانيا الى جانبها بعد وحدتها عام 1870 ، على يد رجل السياسة الألماني بسمارك (Bismarck)[3]. ، ودعمت المانيا بعد ما سمحت لها بضم الولايتين الفرنسيتين الالزاس واللورين ، هذه المواقف التي ساندت به بريطانيا المانيا ، كانت كلها من اجل خلق مشاكل داخلية لفرنسا ، من اجل الهيمنة على قناة السويس عن طريق الاقتراض ورؤوس الأموال[4].

فالامتيازات التي حصل عليها الخديوي إسماعيل عام 1872 من قبل السلطان العثماني عبد العزيز (1830 – 1876) ، بعد ان اغراه بالهدايا ورشوة رجال البلاط ، بعد ان سمح له السلطان ان يستدان من الدول الأجنبية لتطوير إمكانيات مصر ، استغل الخديوي هذه المبالغ وصرفها على ملذات الحياة وبناء القصور ، وعلى المشاريع لخاسرة لغير المدروسة[5] أدى ذلك الاسراف بحاكم مصر ان يقترض أموال ضخمة من المرابين الاوربيين الذي خضع للابتزاز من قبلهم ، فوصل به الحال ان يرهن جميع ارض مصر مقابل القروض المالية ، حتى فازت بريطانيا بشراء اسهم قناة السويس بأربعة ملايين جنية عام 1875 ، وفرنسا كانت منشغلة بترتيب أوضاعها الداخلية لن تستطيع في الوقت الحالي الوقوف بوجه بريطانيا ، فكان توقيت بريطانيا ناجح ، وكان إصرارها باحتلال القناة عسكرياً لان أربعة أخماس السفن التجارية البريطانية تمر من قناة السويس[6].

ففي عام 1876م حدث التفاهم بين الدولتين لوضع مصر تحت الرقابة الاوربية ، ومعها جرى نقل البعض من أصحاب رؤوس الأموال الفرنسيين والبريطانيين والأوربيين اقامتهم الى مصر ، لهذا تطلب الوضع من

---

[1] لان مصر بعد شق قناة السويس أصبحت تسيطر على اهم الخطوط التجارية في العالم، فتطور اقتصادها بشكل كبير لكنها خسر استقلالها كدولة اثر تدخل فرنسا وبريطانيا في شئونها، واحتلالها من قبل بريطانيا، للمزيد ينظر : علي حيدر سليمان : تاريخ الحضارة الاوربية الحديثة، دار واسط للدراسات، بغداد، 1990، ص325.

[2] اورخان محمد علي : المصدر السابق، ص202.

[3] بسمارك لBismarck: (1815 – 1898) ولد أوتو فون بسمارك (Oto Von Bismarck) في براند بروغ (Brand Prog) من اسرى أستقراطيه، من أصحاب الأرض تخرج من جامعة بوتنجن (Bottingen) في هانوفر (Hanover) عام 1835، وعندما وقعت احداث عام 1848 اقترح على الملك اخمادها بالقوة، فقد انتخب في البرلمان البروسي عام 1849 فكان موقفة متشدد ضد الأغلبية الليبرايه، وهو سياسي بروسي كبير تولى منصب المستشار من عام 1871 حتى عام 1890 فكان ابرز إنجازاته هو الانتصار على فرنسا وتحقيق الحلف الداخلي وتكوين الإمبراطورية الألمانية، على الصعيد الداخلي اما على الصعيد الخارجي فكان هو تأمين مكان كبير الألمانيا بين مصافي الدول الكبرى، التي شملت بريطانيا وروسيا وفرنسا في ذلك الوقت، للمزيد ينظر : عبد العظيم رمضان : تاريخ أوربا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الى الحرب الباردة، ج2 (الهيئة العامة المصرية للكتاب، الإسكندرية، 1996)، ص – ص 136 – 137.

[4] عبد الرءوف عمرو : مؤتمر الاستانة 1882 وثائق الكتاب الأزرق البريطاني، (دار الكتب والوثائق بالقاهرة، مصر، 2015) ص24.

[5]) اورخان محمد علي : السلطان عبد الحميد الثاني حياته واحداث عهده، 1987، ص202.

[6] عبد الرءوف عمرو : المصدر السابق، ص – ص 24 – 25.

فرنسا وبريطانيا بتعيين رقيبين (مفتشين عمومين) احدهما بريطاني والأخر فرنسي في حكومة الخديوي اسماعيل ، لمراقبة إيرادات الحكومة ومصروفاتها[1].

وفي عام 1878 تم تعيين وزير بريطاني هو كلن كولفن (Clen Kolvin) (1902 – 1831) ، تكون مهمته مراقبة عمل المالية فبهذه الحالة وضعت مالية مصر تحت يد بريطانيا ، ووزير فرنسي المسيو بريديف (Brideffe) (1896 – 1828)، يقتصر عمله للأشرف على كافة الاشغال العامة ليسنى للبلدين ادارة البلاد بعيداً عن الضغوطات الاوربية التي لها رؤوس أموال في مصر ، ليتمكنوا من سداد الديون الذي خلفها الخديوي أسماعيل[2].

بعدها في عام 1879م قام إسماعيل بتغيير الوزراء وطردهم من مصر ، تدخلت فرنسا وبريطانيا وارغمت الخديوي على التنازل عن العرش[3]. لأبنه توفيق عام 1879 ، بموافقة السلطان العثماني عبد الحميد الثاني ، الذي ارسل برقية الى الخديوي الجديد يمنحه بموجبها حق الخلافة في حكم مصر[4] ، لكن مع تسلم توفيق سدة الحكم عام 1879عملت بريطانيا بذكائها لآخراج وزير فرنسا الرقيب بريديف على الاشغال العامة بذكاء ، بعد ان اوعز لوزيرها كلن كولفن عدم الحضور الى مصر ، لكن الجانب الفرنسي اعترض وقدم احتجاج الى الخديوي توفيق ، أجاب شريف باشا على مطالبات فرنسا بأن المراقبة الثنائية هي ذاتها نظام ثنائي أي ان عدم حضور الرقيب الإنكليزي للأشراف ، ليس للوزير الفرنسي ان يحظر للعمل وحدة[5].

في الوقت الذي مرت به مصر والذي لم يحمد عقباه ، وضح وزير خارجية فرنسا موقف بلاده من الدولة العثمانية امام البرلمان الفرنسي (ان بلاده تريد منع إعلاء شأن الدولة العثمانية امام انظار المسلمين) ، وكان الغرض من منعهم للدولة العثمانية خشيةً منها ان تتصدى للمشهد السياسي القائم في مصر ، وكذلك خشيت من

---

[1] لم ينخدع الخديوي كما يذكر المؤرخ فسماعيل كانت له اهداف محددة يريد تحقيقها مما دفعه للاقتراض من أوروبا، لأنه من غير المعقول ان نقول ان الاوربيين هم الذين وعدوا بوراثة العرش وان الاصلاحات الداخلية العديدة وتكوين امبراطورية مصرية داخل افريقيا فالخديوي وعلى رغم من مساوئه وأخطائه ومسؤوليته عن الديون الكثيرة في مصر، يقابلها إنجازات عمرانية مثل الإصلاح القضائي والمجلس النيابي والإنجازات العمرانية في القاهر مثل انشاء كوبري قصر النيل، وتخطيط الاحياء والشوارع وتحويل مجرى النيل وغيرها، فتحدت اوربا على خلع الخديوي إسماعيل وتعيين ابنه مكانه فكان خلعة لأسباب سياسية ومالية متمثلة بالديون وخوفاً من انضمام إسماعيل الى الحركة الوطنية، للمزيد ينظر : عبد الرحمن الرافعي: عصر أسماعيل، ج2، (دار المعارف، ط2، مصر، 1987)، ص35.

[2] ثيودور روتشتين : تاريخ المسألة المصرية، ترجمة عبد الحميد العبادي ومحمد بدران، (دار الوحدة للنشر، بيروت، ط5، 1981)، ص–ص 184 – 185.

[3]) كان سبب عزل الخديوي إسماعيل هو دزرائيل ذلك اليهودي الماكر الذي كان رئيس وزراء بريطانيا تمكن بطريقة سرية من شراء حصت مصر من إسماعيل بثمن بخس، فخرجت من المشروع لا تملك شيء اما الأموال التي اقترضها إسماعيل من بريطانيا فقد بذرها سريعاً فقام الدائنون من رؤوس الأموال الفرنسيين والبريطانيين يطالبون الخديوي بأموالهم، فاتخذتها فرنسا وبريطانيا ذريعة للتدخل المباشر بشئون مصر الداخلية فأجبروا الخديوي على قبول مراقبتهما المالية على دولته، وبعد سنة طلبوا من السلطان العثماني عزل إسماعيل وتولي ابنه توفيق بدلا منه، للمزيد ينظر : علي حيدر سليمان : المصدر السابق، ص326.

[4] وديع أبو زيدون : تاريخ الامبراطورية العثمانية من التأسيس الى السقوط، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 1983، ص300.

[5] عبد الرحمن الرافعي : مصر والسودان في أوائل الاحتلال، (دار المعارف، ط4 مصر، 1983)، ص،ص41 – 42.

قيام الجزائريون والتونسيون [1] . بالوقوف بوجه فرنسا ، فالمعارضة التي ابداها الأخير والسياسية التي انتهجتها أدت الى اسقاط الحكومة القائمة ، احتجاجاً على سماحها بالتدخل البريطاني المنفرد ، والذي يهدد باحتلال الأخيرة بمفردها لقناة السويس ، فقد استنكر إصرار النواب الفرنسيون ان تكون حكومتهم هي الحاكمة الوحيدة في مصر ، فقد توقع الفرنسيين انه لم يمضِ وقت طويل حتى يضرب النفوذ الفرنسي عرض الحائط من قبل بريطانيا ، من خلال انفرادها بالسيطرة على قناة السويس[2] .

بعد ان تمكن رئيس وزراء بريطانيا دزرائيل من شراء اسهم القناة ، التي كانت حوالي 44% من حصة مصر ، قبل ان يأتي توفيق الى سدة الحكم أي في عهد والده إسماعيل ، احتجت فرنسا على ما قامت به بريطانيا ، لان فرنسا هي من قامت بفكرة ربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر وانشاء قناة السويس وتمويلها والاشراف عليها ، فمن حق فرنسا ان ترفض اشتراك بريطانيا في مصالحها في مصر[3] .

بعد استلام حكم مصر من قبل الخديوي توفيق بعد والده عام (1879– 1892) ، الذي كان ضعيف لان هنالك لجنة اوربية كانت مكلفة لتسوية الديون المصرية ، التي كلفتها انشاء قناة السويس واسراف والده في الحكم ، فنتيجة ضعف توفيق[4] ، أدى الى حدوث خلاف بين كبار ضباط الجيش المصري فانقسموا الى حزبين ، حزب تركي وآخر مصري ، وفي عام 1881م تمكن مجموعة من الضباط المصريين وعلى رأسهم احمد عرابي[5] . ان

---

[1] لان فرنسا كانت مسيطرة على الأوضاع في بعض البلدان العربية (التونسية والجزائرية) فلا ترغب اثارتهم ضدها خوفاً من توسع دائرة المشاكل وتصبح تدافع عن مصالحها في عدة اتجاهات، للمزيد ينظر : كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة، نبيه امين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملاين، بيروت، ط7، 1977، ص – ص 513 – 514.

[2] نادية محمود مصطفى : العصر العثماني من القوة الى الهيمنة الى بداية المسألة الشرقية، ج11، مصر، 1996 ، ص285.

[3] اورخان محمد علي : المصدر السابق، ص202.

[4] لم تكن العلاقات جيدة بين الخديوي توفيق والسلطان عبد الحميد الثاني، لان توفيق عند استلامه الفرمان السلطاني بتوليه حكم مصر لم يذهب الى استانبول لأداء واجب الشكر متعذراً، ان الأحوال المضطربة في مصر لم تسمح له بالذهاب الى جلالة السلطان، لكن في الحقيقة ان توفيق عندما تنحا والدة عن الحكم واستلامة المهام في مصر كحاكم اعتمد على مبدأ القوة في المنطقة ليحفظ عرشة من التهديد، فنلاحظ انه مال الى الاقتراب اكثر من فرنسا وبريطانيا لأنه يعتبر تلك القوتين اضمن له من الدولة العثمانية، للمزيد ينظر : لطيفة سالم : القوى الاجتماعية في الثورة العربية، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1981)، ص – ص 265 – 271.

[5] احمد عرابي : ولد عام (1841 – 1911) في قرية هريه رزنه بمحافظة الشرقية، ابتدأ تعليمه في مكتبة القرية التي ولد فيها ثم بعدها التحق بالأزهر، وتلقى تعليمة في الازهر لمدة اربع سنوات، ثم عاد الى قريته ثم التحق بالجيش واصبح ملازم ثاني بعد سنتين ثم الى رتبة عقيد، فاصبح في هذه الحالة اول فلاح يصل الى رتبة عقيد، لكنه حرم من نصيبه من الأرض التي امر الخديوي إسماعيل بتوزيعها على الضباط في إقليمي الغربية والمنوفية ت، عرض الى عدة اعتقالات نتيجة اتهامه بالاشتراك في التظاهرات التي حدثت في مصر، وكذلك اتهم مع قادة الجيش التي شنت هجوما على معسكر قصر النيل عام 1881 فأقصي الى خارج البلاد، ثم عاد الى بلاده ليقود حمله ضد بريطانيا، وكان الغرض من هذه الحملة طرد بريطانيا من مصر لكنه تعرض الى مضايقه كبيره من الخديوي إسماعيل بمساعدة بريطانيا للمزيد ينضر : سمير محمد طه : احمد عرابي ودوره في الحياه السياسية المصرية، (الهيئة العامة للطباعة، مصر، 1986)، ص – ص 14 – 18.

يعلنوا احتجاجهم على الإجراءات التي اتخذتها حكومة عثمان باشا رفقي ، فتم تعين احمد عرابي رئيساً للحزب الوطني الذي عمل جاهداً من اجل حقوق الفلاحين ضد الملاكين من ذوي الأصول التركية[1] .

ارسل السلطان العثماني وفداً الى مصر عام 1881 ، لكي يقوم بالعمل على مساعدة احمد عربي ، وأبلغه الوفد المكون من باشا نظامي واحمد أسعد افندي وقدري افندي ، بأنه راضٍ عن عمل احمد عرابي وحزبه ، وانه يمثل جلالة السلطان في مصر ، كما اشاع بين أوساط الامة المصرية ان اعرابي النائب الحقيقي عن جلالة السلطان في مصر والمدافع عن حقوقه ، عندما علمت فرنسا وبريطانيا بحضور الوفد الى مصر ، قامت بأرسال اساطيل حربية الى مياه الإسكندرية وانذرت الوفد العثماني ، ان البارجات الحربية سوف ترجع الى مَراسيها حالما يغادر الوفد الى استنبول بعدها طلبت فرنسا من الحكومة العثمانية تقصير مدة إقامة الوفد ، واعتبرت ان السلطان العثماني هو المسؤول عن كل ما يحدث في مصر ، وان ذلك يعتبر تدخل من قبل الدولة العثمانية في شؤون مصر[2] .

أجريت انتخابات أعضاء مجلس النواب في 10 / 11 عام 1881 ، ثم تعين احمد عرابي وزيرا للحربية ، لكن في عام 1882م دبّر الضباط الاتراك مؤامرة انتهت بنشوب خلاف بينه وبين الخديوي توفيق ، تدخلت بريطانيا وفرنسا في هذه الأوقات وأمرت بريطانيا اسطولها بالتحرك الى مياه الاسكندرية ، خوفاً على رعاياها في مصر ومعهُ تحرك الاسطول الفرنسي فزادت حدة التوتر في مصر ، ووقعت حوادث متفرقة ضد الأجانب في الإسكندرية، فقد تمكن عرابي من تحصين الاسكندرية خوفاً من تدخل الدول العظمى ، وأمرت بريطانيا عرابي بوقف اعمال التحصين ، لكنه استمر بعمله ولم يستجب لبريطانيا ، لذلك دعت اسطولها بضرب الإسكندرية في 11تموز ، اما فرنسا فلم تشترك بالحرب وأمرت اسطولها بالانسحاب ، وكان انسحاب الأخير من الحرب لعدة أسباب منه[3] .

أولا – المتاعب التي لاقتها في احتلالها لتونس وكذلك في الهند الصينية

ثانيا – ازمة علاقتها بألمانيا ومستشارها بسمارك الذي عمل على ابعاد فرنسا عن اوربا .

لكن الاسطول الفرنسي اشترك في المناورات العسكرية التي اجريت من قبل القوات البريطانية في مياه الإسكندرية 1882، التي نتج عنها احتلال مصر من قبل بريطانيا ، الا انها لم تنزل الى البر لمقاتلة قوات احمد عرابي ، الذي خسر في التل الكبير ضد بريطانيا ، اتى انسحاب فرنسا بسبب التعليمات التي امرت بها الحكومة الجدية في فرنسا اسطولها بالانسحاب من ميدان المعركة[4].

لكن فرنسا كانت في السابق تمنع أي تدخل خارجي بخصوص قناة السويس ، فهي عملت منذ امدٍ بعيد لمنع روسيا من مهاجمة قناة السويس ، عندما شنت لحرب على الدولة العثمانية ، فقد ارسل وزير خارجية فرنسا ديكازيه (1823 – 1898) رسالة الى لافلو (laifluo) سفير بلاده لدى روسيا ، يطلب منه الاستفسار عن موقف روسيا من قناة السويس ، لأنها تعتبر من الأهداف العسكرية في الحرب ، وكذلك يوافيه بموقف روسيا إزاء اسطنبول[5] .

---

[1] محمود عامر ومروان دخان : المصدر السابق، ص 340

[2] عبد الرحمن الرافعي : الثورة العربية والاحتلال الإنكليزي، المصدر السابق، – ص، ص 160 – 161.

[3] محمود عامر ومروان دخان : المصدر السابق، ص340.

[4] وديع أبوزيدون : المصدر السابق، ص301.

[5] محمد صبري الدلي : القوى الاربية الكبرى والصراع الروسي العثماني، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2014، ص468.

لكن الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا كان بالتساوي حول مصر [1] . بعدما جرى اتفاق بين بريطانيا وفرنسا لمنح الأخيرة احتلال تونس ، مقابل اتفاق سري جرى بينهم على ان يكون النفوذ والمصالح متساوية في مصر[2].

اقترحت فرنسا على بريطانيا للقيام بعمل عسكري مشترك على مصر ، قبل حدوث الحرب ضد قوات عرابي، الا ان بريطانيا رفضت فكرة فرنسا للقيام بعمل موحد ضد مصر واحتلالها ، لان بريطانيا بعد فتح قناة السويس بدأت تفكر بشتى الطرق بأبعاد فرنسا عن مصر[3] ودعت الدول الاوربية العظمى الى عقد مؤتمر في اسطنبول ، نجح المؤتمر وقدم طلب الى السلطان عبد الحميد الثاني هو القيام بحملة عسكرية خلال ثلاثة اشهر لتأمين الاستقرار في مصر ، رفض السلطان هذا الاقتراح[4] .

ذكرت بعض المصادر ان فرنسا لم ترغب ان تدخل عسكريا في مصر ، من اجل قناة السويس على الرغم من ان هنالك ديون وشركات فرنسية كبيرة تعمل في قناة السويس ، لأن حكومة فريسنيه (رئيس وزراء فرنسا) (1828 – 1923) قد قدمت طلب الى مجلس النواب الفرنسي ، في جلسته المنعقدة في الرابع والعشرون من تموز عام 1882 فتح تمويل مالي لغرض إعادة القوات الفرنسية الى مصر ، لكن مجلس النواب رفض هذا

---

[1] الاستيلاء على قبرص : استولت بريطانيا على قبرص كثمنا لها للدفاع عن الدولة العثمانية ضد العدو الدود روسيا، حيث جرى اتفاق بين بريطانيا والدولة العثمانية قبل مؤتمر برلين ولم تعلن هذه الاتفاقية الا في الأيام الأخيرة من المؤتمر، وكان الغرض من الكتمان لكي لا يضر بسير المفاوضات التي كانت جارية، اهم نصوص الاتفاقية :

1. ان بريطانيا تدفع الى الدولة العثمانية الزائد من الإيرادات بعد أداء مصاريفها
2. يقيم في الجزيرة محكمة شرعية تكون مهمتها النضر في مصالح مسلمي الجزيرة
3. ان نظارة الأوقاف في الإستانه تعين مأمور مسلم يقيم في الجزيرة للنظر في الاتفاق مع مأمور تعينه بريطانيا.
4. يسمح للدولة العثمانية تبيع او تؤجر بدون مانع الأملاك او الأراضي وغيرها من العقارات التي هي أملاك ميرية او همايونية ضمن إيرادات الجزيرة، للمزيد ينظر : محمد فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العثمانية، مكتبة الاداب للنشر، القاهرة، 2009 ، ص – ص 386 – 387.

[2] محمود عامر و مروان دخان : المصدر السابق، ص340.

[3] عملت بريطانيا وبكل جهدها على اضعاف النفوذ الفرنسي في مصر الذي كان يقاسمهم السلطان، فعمدوا الى التخلص منه فألغيت المراقبة الثنائية في أوائل 1883، وعينت الكولونيل سكوت مونكريف (Scott Moncrieff) – البريطاني – مفتشاً بريطانيا للري وحل محل مسيو روسو (Rosso) وكيل نضارة الاشغال الفرنسية، وقد عمل المستشار القضائي على كسر تمركز النفوذ بالمحاكم المصرية لكنه فشل، حيث ان اغلب المحاكم في مصر بنيت على أساس القانون الفرنسي الذي كان يتفق في شكله ومضمونه، مع ما كان ساريا في مصر كما ان المصريين الذين كانوا يعملون في مجال القضاء، كانوا قد درسوا القوانين الفرنسية منذ عصر محمد علي، ومن هنا سعت بريطانيا الى السيطرة على مدارس الحقوق المصرية، التي كانت اغلبها تتبع الصيغة الفرنسية ولكي يستطيع البريطانيون تحقيق أهدافهم في مصر، ادخلوا اللغة الانكليزية عن طريق انشاء قسم إنكليزي في مدارس الحقوق عام 1899، فقامت بريطانيا بإلغاء اللغة الفرنسية في المدارس المصرية، لكن رغم ذلك بقيت اللغة الفرنسية الى جانب اللغة العربية حتى ان الموظفين البريطانيين كانوا يكتبون مراسلاتهم الحكومية باللغة الفرنسية : للمزيد ينظر : عبير حسن محمد عبد الباقي : الوجود البريطاني في الإدارة المصرية (1922– 1956)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب جامعة الزقازيق، مصر، 1998، ص – ص54 – 57.

[4] اورخان محمد علي : المصدر السابق، ص204.

التدخل، وعلى اثرها تم سقوط وزارة فريسنيه، فشكلت وزارة جديدة برياسة دوكلرك (Duclerc)(1812 – 1888) ثم سقط المشروع الفرنسي في قناة السويس تلقائيا[1].

لكن هنالك مصادر تؤكد ان تدخل فرنسي بريطاني مشترك من خلال مذكرة قدمت فيما بينهم من اجل تأييد الخديوي توفيق وقدم له الوعود بالمساندة والوقوف الى جانبه ، ثم نلاحظ انفراد بريطانيا بالتدخل العسكري والمباشر في مصر ، بعد ان رفض رئيس وزراء فرنسا مهاجمة حصون الإسكندرية ، بعد ان فشلت كل الجهود البريطانية ، من اجل اشراك فرنسا معها في بلاد النيل ، فتوجهت انظار بريطانيا صوب إيطاليا لكنها لم تستطع اقناعها ، لان إيطاليا كانت لها مصالح في طرابلس وترغب بشن حملة عسكرية عليها ، فتدخل السلطان العثماني وقد قام بعزل الخديوي فرفضت بريطانيا وتمكنت من ارجاعه الى منصبه 1882، وهذا يدل مدى ضعف الدولة العثمانية حيال الولايات التي كانت تابعة لها[2].

تمكنت بريطانيا ان تفرض وجودها السياسي والدبلوماسي في مصر على ثلاث وزارات فرنسية متتالية ، برئاسة واد نجتون و جاميتا وفريسنيه ، وكانت بريطانيا تستخدم نفوذها وعلاقاتها بألمانيا للضغط على فرنسا ، لان بسمارك كان في بادئ الامر يريد عزل فرنسا عن العالم الأوربي ، ويبقيها ضعيفة من اجل عدم مطالبتها بالولايتين التي استطاعت المانيا ضمهم الى ممتلكاتها ، فكان يتعين علية التقرب والتعاون مع بريطانيا ، وكذلك كانت لأخير تريد اضعاف فرنسا من اجل عدم الدخول معها في نفوذ مصر ، وكان هنالك اقتراح بريطاني المانيا بدعم نفوذ فرنسا في تونس أي تشجيعها من اجل الاستيلاء على تونس ، وفي هذه الحالة قد استولت بريطانيا على مصر دون وجود فرنسا معها ، مع إبقاء الالزاس والورين تحت النفوذ الألماني دون مطالب فرنسا بهم في تلك المدة[3] .

1. الموقف الفرنسي من دخول القوات البريطانية لمصر عام 1882

في اثناء انعقاد مؤتمر الإستانة عام 1882 تأكدت بريطانيا ان السلطان العثماني لن يرسل قوات عسكرية الى مصر ، بعد رفع الجلسة وتأجيلها فوجد مندوب بريطانيا متسع من الوقت الذي مكنه من قراءة الاحداث وما تنويه الدولة العثمانية ، وان بريطانيا لن تحتاج الى فرنسا بعد ان غيرت سياستها ، وباتت تعمل على اقصاء فرنسا والحد من نفوذها بمصر ، ولهذا بعث وزير خارجية بريطانيا لورد جرانفيل (Granville) [4]. رسالة الى رئيس وزراء فرنسا فريسينه يخبره فيها (بأن الحكومة البريطانية سوف تمضي بما تراه مناسباً لسياستها في مصر وقناة السويس وستتخذ من الوسائل والإجراءات ما تراه كفيلا بنجاح خطتها وان كانت بريطانيا تقبل ، اشتراك الدولة العثمانية معها في مصر) ، أصبحت بريطانيا لا تعير أهمية كبير لمؤتمر الإستانة وما يترتب عليها[5] .

---

[1] عبد العزيز محمد الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج4،(مطبعة محمد عبد الكريم حسان، مكتبة الانجلو المصرية للنشر، القاهرة، 2005)، ص403.

[2] اللورد كرومر : الثورة العربية، ترجمة عبد العزيز عرابي، (الشركة الربية للطباعة، القاهرة، 1958)، ص – ص 200–208.

[3] عبد الرءوف عمرو : المصدر السابق، ص – ص 29 – 30.

[4] جرانفيل (Granville) : وزير خارجية بريطانيا ولد في لندن (1815 – 1891) وتقلد عدة منصب مهمة في الدولة، وساعد بلادة كثير في إدارة مستعمراتها مثل مصر وغيرها، للمزيد ينظر : عبد الرزاق عبيس و عبير حسن : المصدر السابق، ص68.

[5] عبد الرؤوف عمر : المصدر السابق، ص – ص88–89.

بدأت بريطانيا تتحين الفرص من اجل دخول قواتها الى مصر وخلق الأسباب لشن حملة عسكرية على الإسكندرية ، فارسل قائد الأسطول البريطاني سيمور (Cemor) عدة إنذارات الى الحكومة المصرية وهي حجج من اجل دخول مصر يضاف لها حادثة الإسكندرية التي جرت بين مالطي وحمال مصري[1] ، أبرز إنذارات قائد الاسطول البريطاني قبل الدخول مصر :

1. بان تكف عن اصلاح الاستحكامات وترميم الطوابى ، لأن هذا العمل يعد عدائي ضد القوات البريطانية ، والتوقف عن التحصينات على الإسكندرية
2. عدم اقفال بوغاز الإسكندرية بالأحجار
3. وادعى سيمور ان الحكومة المصرية تضع مدافع جديدة في طابية صالح والمكس وقائد بك ، وانذر الحكومة المصرية بتسليمة جميع المدافع والأسلحة الموجودة في طوابى الإسكندرية[2].

لكن لحكومة المصرية لم تسلم الأسلحة الى القوات البريطانية ، ولما علم وزير خارجية فرنسا فرسينيه الإنذار الأخير لبريطانيا ، امر الاسطول الفرنسي الذي يرسو بجانب الاسطول البريطاني الابتعاد عن الإسكندرية والارساء في بور سعيد، حتى قناصل الدول الاوربية في الإسكندرية عندما علموا بالخطر ارسلوا الى الاميرال سيمور عن الامتناع عن ضرب الإسكندرية ، لان فيها تهديد الى منازلهم واملاكهم ، أجاب انه لن يستهدف سوى طوابى الإسكندرية ، كان يقصد الاميرال ان الحكومة المصرية سوف تدفع لهم الغرامات[3] .

كانت بريطانيا قد اقترحت عام 1882 على فرنسا ارسال جيش مشترك لمهاجمة الإسكندرية ، ابت فرنسا اشتراكها بالحملة البريطانية على مصر ، لان اسطولها غادر مياه الإسكندرية بأمر من الحكومة الفرنسية ، فسار الجيش البريطاني وحده وتمكن من احتلال مصر، واعلنوا ان احتلالهم مؤقت[4] .

في تلك الأثناء طالبت الحكومة الفرنسية من مجلس نوابها ان يوافق على تجهيز اللأموال اللازمة لغرض تجهيز السفن الحربية اللازمة ، استعداداً لأي امرٍ طارئ في فرنسا ، بقصد حماية قناة السويس عند الحاجة ، بعد التهديد الذي طال الوزارة الفرنسية من قبل الناشطين الفرنسيين على المنابر ، في مسألة مصر لكن في النهاية

---

[1] كان وقت المذبحة في الإسكندرية عام 1882 وكان سببها شجار بين رجل مالطي قيل انه اخ خادم القنصل البريطاني، وحمال مصري فكان اختلافهما على الاجر الذي الغير كافي، لان المالطي أستأجر حمار شخص مصري ولم يعطية الاجر الكافي، فكان المالطي ثمل فطعنه المصر عدة طعنات اودة بحياته، وجرت اطلاقات نارية بين الاوربيين المقيمين في مصر والمصريين، قتل فيها عدد من الجانبين وصل العدد بين الجانبين بين قتيل وجريح الى (233) شخص وحدثة الفوضى ونهبت الكثير من المحال التجارية، استغلت الدول الاوربية تلك الحادثة وتحرك الاسطول النمساوي والألماني والإيطالي الى مياه الإسكندرية من اجل الحفاظ على أرواح رعاياها إضافة الى الاسطولين الفرنسي والبريطاني المتواجدين في مياه الإسكندرية لكن الحكومة المصرية انزلة قواتها الى الشارع وفظت النزاع بعد ان اودة الكثير منهم بالسجن، وكانت هذه الحادثة مدبرة من قبل بريطانيا، من اجل خلق الفتن والاعذار للتدخل العسكري وضرب الإسكندرية : للمزيد يذكر، عبد الرحمن الرافعي : مصر والسودان في أوائل الاحتلال، ،ص 266 – 272.

[2]. عبد الرزاق عيسى وعبير حسين : المصدر السابق، ص301.

[3] المصدر نفسة ، ص–ص 297 – 300.

[4] علي حيدر سليمان : المصدر السابق، 326.

مجلس النواب وافق على طلب الحكومة وانعقد مؤتمر في باريس عام 1882[1]. لكن الحكومة الفرنسية انتظرت نتائج الحملة البريطانية بعد دخولها الأراضي المصرية ، لكن هنالك لجنة دولية مكلفة لتسوية الحرب البريطانية على مصر ، بعد ان قدمت الدولة العثمانية احتجاجات الى اغلب الدول الاوربية مستنكرةً العمل التي قامت به بريطانيا اتجاه مصر ، كانت غاية فرنسا من الأموال التي أتت بها من خزينة الدولة هو حماية قناة السويس ، فكان المسيو فريسينيه مختلف في الرأي مع الاميرال زوريجيبرى (Zorejbre) وزير الحربية بشأن احتلال قناة السويس ولا يرغب ان تنزل جنود فرنسا الشاطئ الشمالي للقناة ، اما الاميرال زوريجيبرى يرى ضرورة احتلال مدينة الزقازيق ، وبسبب اختلاف الرأي بين الوزيرين الفرنسين رفض مجلس النواب الفرنسي المبلغ المطلوب لحماية قناة السويس ، وترك الأمر ونددت الصحافة الفرنسية بسياسة فرسينيه وتمكنت من اسقاط الحكومة بعد الحملة الإعلامية التي قادها المثقفون الفرنسيون[2] .

لذلك شعرت بريطانيا انها أصبحت الوحيدة المسؤولة عن الأجانب في مصر بعد ان تخلت فرنسا عن مصالحها في مصر، اتى ذلك بعد سقوط وزارة جاميتا (Gambetta) عام 1882 ، التي وضحتها بريطانيا باسلوبها وسياستها الخاصة امام الرأي العام العالمي والمصري ، حين وضحت ان فرنسا تريد التدخل في شئون مصر ، لان سياسة جاميتا في مصر كانت عدائية ، لهذا استغلت بريطانيا تلك الصفة ووضحتها للعالم ولمصر ، ان فرنسا تريد احتلال مصر[3] .

تخلت فرنسا عن سياستها في مصر بعد الضغط الخارجي والاطماع التي اشغلتها في تونس ، اعلن الاميرال سيمور عام 1882 ان بريطانيا لا تفكر في السيطرة على مصر من اجل اغتصاب حقوق المصريين بأي شكل من الاشكال ، كذلك صرح السفير البريطاني في استانبول دوفرية (Duofreh) ان بلاده لن تطلب أي امتيازات من مصر ولا حتى تجارية ، اضف الى هذا عند دخول الجيش البريطاني مصر سرح قائده الجنرال وسيلي (Wisle) ان بريطانيا دخلت مصر من اجل حماية الخديوي والحفاظ على سمعته[4] .

كان موقف الخديوي من هذه الحرب هو التوسل لبريطانيا ، وراح يضم جيوشه الى الوحدات البريطانية التي نزلت على الأراضي المصرية ، فسار احمد عرابي بجيشة براً لمواجهة الجيش البريطاني فحدثت معركة التل الكبير 1882، فخسر عرابي المعركة وبعد يومين تمت هزيمته واسرِه في الإسكندرية فحكم عليه بالإعدام ومن ثم استبدل

---

[1] ركز المؤتمر اهتمامه عام 1882 على مسألة حماية قناة السويس من ان تصيبها الحرب بسوء وذلك بناء على ما تظاهرت به بريطانيا من الخوف أن يسدها الاعرابيون بعد ضرب الإسكندرية،وقد عرض سفيرا إنجلترا وفرنسا في المؤتمر رأي حكومتيهما في أن يكل المؤتمر الى من يختار من الدول حماية القناة اذا أصابها اعتداء،ولم يلقّ هذا الاقتراح قبولا من المؤتمر ،فاتفقت إنجلترا وفرنسا على ان يصرح سفيراهما في المؤتمر بأنهما مستعدان عند الحاجه الى حماية القناة فلم يعترض المؤتمر، وقد عرضت وزارة المسيو دي فرسينية على البرلمان الفرنسي فتح اعتماد لإعداد القوات الكفيلة بحماية القناة والسفن المارة فيها، ولكن البرلمان رفض الاعتماد المطلوب،مما أدى الى استقالة وزارة فرسينسه ، للمزيد ينظر : عبد الرؤوف احمد عمرو : قناة السويس في العلاقات الدولية 1869 – 1883، (الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 1987، ص)، ص139-151.

[2] عبد الرزاق عيسى و عبير حسين : المصدر السابق، ص – ص316-317.

[3] عبد الرءوف عمرو : المصدر السابق، ص – ص 34 – 35.

[4] منصور عبد الحكيم : السلطان عبد الحميد الثاني المفتري علية اخر السلاطين المحترمين، 1842 – 1915، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2010، ص – ص530 – 531.

بالنفي الى جزيرة سيلان (Selan)[1]. إرادت بريطانيا اشراك الدولة العثمانية معها في المسألة المصرية ، مع ان وزير خارجية بريطانيا اللورد جرانفيل بعث برسالة الى رئيس وزراء فرنسا فريسنيه عام 1882 يخبره ان بلادة سوف تتخذ كافة الاجراءات التي تراها مناسبة في الأراضي المصرية ، وهي كفيله بحل المشكلة في قناة السويس بعيدة عن فرنسا واطماعها[2] .

كان اهم ما يشغل العالم ليس احتلال بريطانيا لمصر فقط ، وإنما كان لقناة السويس أهمية اكبر لأنها تمثل ملتقى الطرق الرئيسة بين الشرق والغرب ، لهذا عند سيطرة بريطانيا على قناة السويس اعترضت فرنسا بشدة ، لكون بريطانيا أصبحت الوحيدة المسيطرة على الملاحة في هذه القناة ، اما إيطاليا فلم تسمح لبريطانيا ان تستولي على القناة وحدها ، وكان اقتراحها لو اشتركت جميع الدول العظمى (روسيا المانيا فرنسا النمسا) في القناة لمرور سُفن بحرية اكبر ، او على الأقل ان يكون للباب العالي رأي مماثل ، فقد اعترض واحتج على تجاوز بريطانيا فكانت احتجاجاته تجوب عواصم الدول الكبرى ، لأن الدولة العثمانية هي صاحبة السيادة على مصر شعرت بريطانيا بالضعف ، لان الدول الكبرى رفضت هذا الاحتلال ، فعملت بسياسة المستشار الألماني بسمارك الذي كان يتحدث عن جميع الدول الكبرى ، لأنه سياسي له تأثير كبير في السياسة الاوربية ، وزعامة أوربا فقد اختلفت الآراء حول مصر بالنسبة لبريطانيا وكان ابرز تلك الآراء[3] .

1. فريق من الرأي العام البريطاني يرى ضم مصر الى الممتلكات البريطانية
2. فريق يرى بسط الحماية فقط دون اعلان الحكومة امام الرأي العام الأوربي بشأن ضمها
3. فريق ثالث يرى اعلان الموقف المحايد وقطع الطريق على الدول الطامعة بمصر
4. وآخر يرى الاجلاء عنها بعد استقرار سلطة الخديوي وتقوية مركزة[4] .

عملت بريطانيا بسياسة الوعود عند دخولها مصر من اجل عدم اثارة الرأي العام الفرنسي والاوربي معا ، بإ دعائها انها لن تبقى في مصر مدة طويله ، وأنها سوف تغادر حين ترى مصر بلاد مستقرة امنة ، وان السيادة سوف تبقى للعثمانيين ، أرادت بريطانيا كسب الدول الاوربية العظمى الى جانبها ، فقد أعلنت ان الملاحة في قناة السويس حرية المرور لجميع السفن العالمية في أي وقت ، وان القناة سوف تُدار من قبل أي شركة عالمية حتى وان كانت مصرية ، وان بريطانيا في احتلالها لمصر هو يصب في مصالح العالم اجمع ، لأنها ضمنت مرور جميع السُفن بحرية[5] .

بعد ان استقرت بريطانيا بمصر واجهت صعوبات كبيرة لِإدارة البلاد ومن ابرزها هي :

1. اللغة الفرنسية التي كانت تُدرس بشكل أساس في المدارس المصرية الابتدائية والثانوية والجامعة
2. القضاء المصري الذي سنهُ على نمط قانون المحاكم الفرنسية

---

[1] كارل بروكلمان : المصدر السابق، ص – ص590–591.

[2] عبد الرءوف عمرو : المصدر السابق، ص – ص 88– 89.

[3] عبد الرزاق عيسى وعبير حسين : المصدر السابق، ص–ص 323– 326.

[4] المصدر نفسة : ص331.

[5] محمد مصطفى صفوت : انكلترا وقناة السويس 1854 – 1915، (هنداوي، مصر، 2017)، ص – ص 57–59.

عملت بريطانيا على اضعاف النفوذ الفرنسي داخل مصر ، ليتسنى لها إدارة البلاد بالشكل الذي يراعي تواجدها ، ووفق المعطيات التي تراها مناسبة ، وتمكنت بريطانيا من الغاء المراقبة الثنائية في أواخر عام 1883 ، لتنفرد في نفوذها في مصر[1] .

طلب السفير الفرنسي فراين (frine) من مجلس النواب الموافقة والدعم على انزال قوات فرنسية في منطقة التل الكبير ، من اجل تثبيت نفوذ فرنسا في مصر ، لكن جهود السفير باءت بالفشل ، فلم يستطع اقناع المجلس من اجل الموافقة على هكذا خطوة قد تكلف فرنسا الكثير لأن مجلس النواب الفرنسي تخوف من هياج الرأي العام في فرنسا، بعد ان أصبحت المنابر والجرائد على علم بكل شيء ، وبما يدور في اورقة حكم البلد[2] . استمرت فرنسا باعتراضها على سيطرة بريطانيا على قناة السويس مع اثارة كل من الدولة العثمانية والدول الأوربية (النمسا – المجر وألمانيا وإيطاليا وروسيا)، فقد وافقت بريطانيا بعد ان لاحظت هيجان الرأي العام الأوربي على تصرفاتها الاستعمارية فقامت باتخاذ عدة خطوات لأيهام وإقناع الدول الكبرى منها[3] .

1. تكون القناة حرة لمرور كل السفن وفي كل الظروف
2. في وقت الحرب يحدد الوقت الذي تبقي فيه السفن الحربية في القناة ويجب ان لا ينزل بها أي جنود او عتاد .
3. لا تقوم اعمال عدوانية في القناة او في مداخلها او في أي مكان من المياه المصرية ، ولا يستثني من ذلك الدولة العثمانية ، اذا كانت احدى المتحاربين
4. ولا يطبق هذان الشرطان على الإجراءات التي تتخذها مصر للدفاع عن القناة
5. واذا حدث أي تلف في القناة من سُفن احد الدول ، تكون تلك الدولة مسؤوله عن صيانتها وتتحمل كافة المبالغ المالية ، أي نفقات الإصلاح
6. لا تقام أي تحصينات على القناة او في منطق قريبه منها
7. لا يوضع في الاتفاق أي شرط يؤثر على حقوق حكومة مصر اكثر مما ينبغي[4].

لكن فرنسا لم تكتف بذلك بل راحت تطالب بنصيب كبير من مصر ، بعدما لاحظت ان بريطانيا لن تغادر مصر ، رد كرومر (Groomr) بتصريحه امام مطالبات فرنسا قائلا (ان ما يريده البريطانيون في مصر حرية مالية وإدارية ، فإذا كان الفرنسيون مستعدين للتعامل مع هذه الخطوط ، فأن بعض التنظيمات تكون ممكنه ، ولكن اذا لم يكونوا راغبين بقبول مبدأ الحرية بلا قيد او شرط ، فيصبح لا امل لهم في الامتيازات الإدارية) ، بعدها تأكد الفرنسيين اكثر من نوايا بريطانيا اتجاه مصر ، فهم زرعوا جذورهم من خلال العمل الإداري ، وتغيير في اللغة والقضاء التي كانت سائدة في مصر على غرار التعليم الفرنسي[5].

وفي عام 1883 تم انهاء عمل المراقبين الدوليين في مصر ، لكن بعد اشهر قليله بعد ضغط بريطانيا على الخديوي توفيق ، تم تعيين كلن كولفن (Kln Kolven) (1831 – 197) مستشار مالي لدى حكومة مصر

[1] عبير حسن محمد عبد الباقي : المصدر السابق، ص – ص54-55.
[2] منصور عبد الحكيم : المصدر السابق، ص530.
[3] محمد مصطفى صفوة : المصدر السابق، ص-ص 59-61.
[4] المصدر نفسة ، ص-ص 61 – 63.
[5] عبد الرزاق عيسى و عبير حسن : المصدر السابق، ص63.

ليتسنى له الاشراف بنفسه على مالية مصر ، بدعم من حكومته لكن بعد عدة أيام اكتشف ان السيطرة على المالية ليس بالأمر السهل ، مما اضطر ان يشكل لجنة تعمل على تخفيض الديون ، فوضعت عدة اقتراحات امام الحكومة البريطانية ، ومن ضمنها هو ان تضمن بريطانيا قرض مالي قدرة (000, 876) جنية إسترليني بفائدة قدرها 4% وعرض على مؤتمر اوربي جديد ، وكان الغرض من هذا القرض هو تسوية الديون السائدة ، مع ان هذه الأموال التي تريد بريطانيا ان تحصل عليها سوف تحمل خزينة مصر عبئ مالي كبير قدره (350,000) جنيه استرلسني ، وهذا يحمل ميزانية مصر عجز مالي مستمر[1].

جرت مفاوضات بين الجانب البريطاني والفرنسي في المدة (1884–1885) على تنظيم مركز القناة في معاهدة ، تضم الدول العظمى فكانت اقتراح من قبل الوزير الفرنسي جيل فري (jell free) (1834 – 1899) ، وافقت بريطانيا عليه واقترح الوزير بأن تكون باريس مقراً لعقد المعاهدة بشأن القناة ، اعترافاً بفضل فردند دي لسبس (frdind De Lsbs) (1805 – 1894) (اول من اقترح العمل على شق قناة السويس) على الأقل ، في بادئ الأمر اعترضت بريطانيا لكنها في النهاية وافقت وجرى الاتفاق على حرية السفن الاوربية والسماح لها بالمرور وفق البنود المذكورة أعلاه[2] .

اطلقت بعدها يدها في مصر ، وبدأت تغير من سياسة مصر القديمة فدخلت مجال التعليم ، الذي كان على النمط الفرنسي ، فحاولت بريطانيا السيطرة على مدارس الحقوق التي كانت الصيغة الفرنسية سائدةً من خلال برامج التعليم هناك ، وقاموا بإدخال اللغة البريطانية بدل اللغة الفرنسية في برامج التعليم في مدارس الحقوق ، بعد ان تمكنوا من انشاء قسم بريطاني بالمدارس[3] ، الا ان الاطماع الفرنسية لم تتغير على الرغم من ادخال أساليب جديدة على المصريين كتغيير اللغة وغيرها[4].

ان فرنسا بقيت مكتوفة الايدي حيال ما قام به البريطانيين في مصر من تجريد الحكام من كافة سلطاتهم وتشرد وتجويع الشعب المصري ، فكانت مصر تنتظر النصرة من الدولة العثمانية التي أصبحت في موقف صعب امام بريطانيا ، اما فرنسا فلم تعمل شيء ، لأن لديها أطماع في الولايات التابعة للدولة العثمانية باتفاق مسبق مع حليفتها بريطانيا ، كما هو حال إيطاليا التي تنظر الى بنغازي وكيفية السيطرة عليها ، وضمها الى مستعمراتها بالتنسيق مع بريطانيا ايضاً ، هذا الخطر الذي عاشته مصر يعطي درساً الى الخديوي عباس ، انه لن يتمكن من طرد القوات الأجنبية من بلاده ألا برجوعه الى الدولة العثمانية[5].

3 . معاهدة لندن (London) 1885 .

بعد ان اشتكت بريطانيا من وضع مصر المادي للدول الاوربية العظمى ، فكان لابد لها ان تستعين بفرنسا والدول الاوربية مثل روسيا وألمانيا والنمسا وإيطاليا وحتى الدولة العثمانية التي دعتها بريطانيا ، من اجل ان تتخلص من ديون مصر ، فتم عقد مؤتمر في لندن عام 1885 وتأليف صندوق لسداد الدين ، وكان لكل من الدول الاوربية التي دعت عقد اتفاقية لندن عضوا فتم منح مصر قرض جديد بكلفة من الفوائد تصل الى 3,5%

---

[1] ثيودور روتشتين : تاريخ المسألة المصرية، ترجمة، عبد الحميد العبادي ومحمد بدران، (دار الوحدة للنشر، لبنان، 1981، ط5)، ص – ص78– 80.

[2] محمد مصطفى صفوت : المصدر السابق، ص – ص59– 60.

[3] عبير حسن محمد عبد الباقي : المصدر السابق، ص – ص 54–55.

[4] كارل بروكلمان : المصدر السابق، ص – ص590 – 591.

[5] اورخان محمد علي : المصدر السابق، ص – ص112 – 113.

وتدفع أقساط سنوية بمقدار 315,000 جنيه استرليني، وكان المبلغ الكلي المقترض هو تسعة ملايين جنيه استرليني[1] .

في تلك الحال أصبحت السيطرة على الديون المصرية بيد بريطانيا ، فتوفرت سيولة مالية مكنت اللورد كرومر من ان يتجاوز المحنه المالية التي عصفت بالبلاد ، واصبح عليه ان يقوم بعمل كبير ، من اجل ان يصلح الوضع المالي اصلاحاً جوهرياً ، يستطيع من خلاله ان يرتقي بالدولة ويحسن من المستوى المعيشي للسكان ، لكن فرنسا تدخلت اثناء انعقاد المؤتمر فلم تسمح ببريطانيا ان تتصرف كيفما تشاء في مصر ، حيث اشترطت وامام جميع أعضاء الجنة ، انه اذا عجز اللورد كرومر (Groomer) (1841 – 1917) عن اصلاح الوضع المالي لمصر في غضون ثلاث سنوات ، سوف تحل محله لجنه دولية تتولى إدارة مالية البلاد ، اصبح وضع بريطانيا صعب في هذه الحالة ، عمل كرومر بسياسة حازمة اتجاه ادرة مصر ، من اجل التخلص من الضغوطات الفرنسية الاوربية التي فرضت على بلادة واهمها[2]

1. بيع كافة الأراضي والدواوين والدائرة السنية ، بمبلغ قدرة (477,000) جنية إسترليني
2. بيع أدوات وآلات الترسانة البحرية التي كانت في الإسكندرية .

ولم يكتف كرومر بذلك بل استحدث في عام 1886 قانون جديد في مصر ، وهو اصدر قانون بدل الخدمة العسكرية ، وقانون يخلص أبناء الأغنياء من اجل ان يفد أبنائهم بأموال من اجل ان يتخلصوا من خدمة بلادهم اسوه بأقرانهم من أبناء الفقراء ، وهو يصب في مصلحة بريطانيا لجمع الأموال ، وفي عام 1888 فرض ضريبة على التبغ المصري فقلت زراعته وزاد الوارد منه فرفع كمركهُ ، وبعد مدة قصيرة حظرت زراعة التبغ بشكل نهائي واصبح وضع الفلاح المصري حرجاً جدا ، وضرائب تدفع على المحاصيل الزراعية كافة كل هذا من اجل التخلص من الديون ، ومن الحرج الأوربي الذي كان بدافع من فرنسا ، حتى استطاع كرومر ان يخفض فائدة الديون وبشكل ملموس ، وفي عام 1889 صرح كرومر ان الميزانية (المصرية هي افضل من سابقاتها بل افضل ميزانية بتاريخ مصر)[3] .

فتلقى الخديوي برقية عام 1892 من السلطان العثماني اكد فيه ان مصر ولاية من ولايات الدولة العثمانية ، مما اعطى للشعب المصري دافعاً كبيراً وتأثيراً ممزوجاً بالروح الوطنية والإسلامية للتخلص من الدخلاء الأجانب ، فبدأت بريطانيا تحرض على العصيان عند سماعها ان السلطان العثماني ارسل برقية الى الخديوي ، فقد استوعب عباس[4] ، وهو الامير المسلم انه لن يستطيع التخلص من بريطانيا الا اذا كان مخلصاً للدولة العثمانية[1].

---

[1] عبد الرزاق عيسى و عبير حسين : المصدر السابق، ص69.

[2] ثيودور روتشتين : المصدر السابق، ص – ص185 – 187.

[3] كارل بروكلمان : االمصدر السابق، ص – ص712–714.

[4] عباس حلمي : تولى الحكم بعد والدة توفيق عام 1892، فقد كان مناهض للوجود البريطاني في مصر فوصفه اللورد كرومر بأنه مصرياً بحت وكان دائماً في مواجهة سياسة بريطانيا التعسفية في مصر، عمل على ارسال عدد من الشباب المصريين الى أوربا لغرض الدراسة وعلى رأسهم مصطفى كامل فلم يتقبل التوجيهات البريطانية على الرغم من حداثتها في الحكم وصغر سنه الذي يعتبر ممثل لبريطانيا في مصر فقد اثبت العكس من خلال ما عمل لأجل بلاده وتخليص مصر من الديون والضرائب التي فرضها كرومر فقد كانت فكرة بناء سد سوان لدى عباس وليس للورد كرومر كما يدعي وتمكن من إلغاء الصخرة والكرباج ورغم محاولة كرومر فرض سيطرته على الحكومة المصرية إلا ان عباس حلمي الثاني تمكن ان

لكن فرنسا في اواخر عام 1904 تركت بريطانيا وشأنها في مصر ، بعد ان رأت ان مصالحها في المغرب بخطر من قبل النفوذ الألماني ، فكانت بحاجة الى تسوية مشاكلها مع دول العظمى مثل بريطانيا وروسيا ، لمواجهة الخطر الألماني الذي تحالف مع النمسا وإيطاليا ضد فرنسا ، فتم تسوية المشاكل البريطانية الفرنسية وفق معاهدة[2]. اعدت بينهم من اجل اطلاق يد بريطانيا بمصر ، مقابل دعم لفرنسا في مراكش والوقوف معها ضد المانيا[3].

قائمة المصادر

1. محمد عودة : إسماعيل المفتري علية ، مقال منشور في مجلة الهلال ، القاهرة ، 1977 .
2. جوهر لال نهروا : لمحات من تاريخ العالم ، ترجمة ، عبد العزيز عتيق ، مكتبة الثقافة الشعبية
3. عبد الرزاق عيسى وعبير حسن : المسألة الشرقية ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2001 .
4. علي حيدر سليمان : تاريخ الحضارة الاوربية الحديثة ، دار واسط للدراسات والنشر ، بغداد ، 1990 .
5. اورخان محمد علي : السلطان عبد الحميد الثاني حياته واحداث عهده ، 1987 .
6. عبد الرؤوف عمرو : مؤتمر الاستانه 1882 وثائق الكتاب الأزرق البريطاني ، دار الكتب والوثائق بالقاهرة، مصر ، 2015 .
7. عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل ، ج2 ، دار المعارف ، مصر ، ط2 1987 .
8. ثيودور روتشتين : تاريخ المسألة المصرية ، ترجمة ، عبد الحميد العبادي ومحمد بدران ، دار الوحدة للنشر ، بيروت ، ط5 ، 1981 .
9. وديع أبو زيدون : تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس الى السقوط ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ط2 ، 2011 .
10. عبد الرحمن الرافعي : مصر والسودان في أوائل الاحتلال ، دار المعارف مصر ، ط4 ، 1983 .
11. كارل بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، ترجمة ، نبيه امين فارس و منير البعلبكي ، دار العلم للملاين ، بيروت ، ط7 ، 1977 .

ينهض بمصر ويثبت سلطته بأعين البريطانيين واستطاع ان يطور الجيش، للمزيد ينظر : عباس حلمي : عهدي، ترجمة جلال يحيى، (مكتبة الشروق القاهرة 1993)، ص – ص 17 _22

[1] منصور عبد الحكيم : المصدر السابق، ص531.

[2] هو اتفاق ودي بين بريطانيا وفرنسا من اجل تسوية مشاكلهم في المستعمرات التي يتنافسون فيما بينهم عليها، وكان بلفور (Balfour) في وزارته (1902– 1905) من ابرم الاتفاق مع فرنسا، ويرجع الفضل الى ملك بريطانيا الذي قام بزيارة باريس (Peris) عام 1903، تلك الزيارة التي ازالت كل عدوات التي حدثة بين البلدين، وولدة الحماسة ولكن الاتفاق الذي جرى يعود في حقيقته بأن الحكومتين الفرنسية والبريطانية قد ادركوا أنهما في مركز مهم يسمح لهما بأبرام صفقة استعمارية رابحة لكلا الطرفين، واقترنت تلك الاتفاقية باتفاق سري، عين حدود منطقة النفوذ الفرنسي في مراكش في حال حدوث تفاهم مع أسانيا، وفي الوقت نفسة تم تسوية الخلاف بين البلدين حول بنيوفوندلند وسيام ومدغشقر وجزر هبريد الجديد، للمزيد ينظر : هـ. ا. ل. فشر : تاريخ أوربا في العصر الحديث (1789 – 1950)، ترجمة، احمد نجيب هاشم ووديع الضبع، دار المعارف للنشر، القاهرة ، ط9، 1993، ص421.

[3] كارل بركلمان : المصدر السابق، ص716.

12 . نادية محمود مصطفى : العصر العثماني من القوة الى الهيمنة الى بداية المسألة الشرقية ، ج11 ، مصر ، 1996 .
13 . عبد العزيز محمد الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتري عليها ، ج4 ، مكتبة الانجلو المصرية للنشر ، القاهرة ، 2005 .
14 . عبد العظيم رمضان : تاريخ اوربا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الى الحرب الباردة ، ج2 ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، الإسكندرية ، 1996 .
15 . لطيفة سالم : القوى الاجتماعية في الثورة العربية ، الهيئة المصرية للنشر ، القاهرة ، 1981 .
16 . سمير محمد طه : احمد عرابي ودوره في الحياة السياسية المصرية ، الهيئة العامة للطباعة ، مصر ، 1986 .
17 . عبد الرحمن الرافعي : الثورة العربية والاحتلال الإنكليزي ، مكتبة النهضة المصرية ،
18 . محمود عامر ومروان دخان : تاريخ الدولة العثمانية ، دار الملاين للنشر ، دمشق ، 2017 .
19 . محمد صبري الدلي : القوى الاوربية الكبرى والصراع الروسي العثماني ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 2014 .
20 . محمد فريد بك المحامي : تاريخ الدولة العثمانية ، متبة الاداب للنشر ، القاهرة ، 2009 .
21 . عبير حسن محمد عبد الباقي : الوجود البريطاني في الإدارة المصرية (1922 – 1956) ، رسالة ماجستير (غير منشوره) ، كلية الاداب جامعة الزقازيق ، مصر ، 1998 .
22 عبد العزيز محمد الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتري عليها ، ج4 ، مكتبة الانجلو المصرية للنشر ، القاهرة ، 2005 .
23 . اللورد كرومر : الثورة العربية ، ترجمة ، عبد العزيز عرابي ، الشركة العربية للطباعة ، القاهرة ، 1958 .
24 . عبد الرؤوف احمد عمرو : قناة السويس في العلاقات الدولية 1869 – 1883 ، الهيئة المصرية للكتاب ، 1987 .
25 . محمد مصطفى صفوة : انكلترى وقناة السويس 1854 – 1915 ، هنداوي للنشر ، مصر ، 2017 .
26 . عباس حلمي : عهدي ، ترجمة ، جلال يحيى ، مكتبة الشروق ، القاهرة ، 1993 .
27 . منصور عبد الحكيم : السلطان عبد الحميد الثاني المفتري علية اخر السلاطين المحترمين 1842 – 1918 ، دار الكتب العربية للنشر ، القاهرة ، 2010 .

1. Muhammad Odeh: Ismail Al-Maftari Aliyah, an article published in Al-Hilal Magazine, Cairo, 1977.
2. Jawhar Lal Nehru: Glimpses of World History, translated, by Abdul Aziz Ateeq, Popular Culture Library
3. Abdel-Razzaq Issa and Abeer Hassan: The Eastern Issue, Al-Araby for Publishing and Distribution, Cairo, 2001.
4. Ali Haider Suleiman: A History of Modern European Civilization, Wasit House for Studies and Publishing, Baghdad, 1990.
5. Orkhan Muhammad Ali: Sultan Abdul Hamid II, his life and the events of his reign, 1987.
6. Abdel Raouf Amr: Astana Conference 1882 Documents of the British Blue Book, House of Books and Documents, Cairo, Egypt, 2015.

7. Abd al-Rahman al-Rafi'i: Ismail's era, part 2, Dar al-Maaref, Egypt, 2nd edition 1987.
8. Theodore Rochten: History of the Egyptian Question, translated by Abdel Hamid Al-Abadi and Muhammad Badran, Dar Al-Wahda Publishing, Beirut, 5th edition, 1981.
9. Wadih Abu Zaydoun: The History of the Ottoman Empire from Establishment to Fall, Al-Ahlia for Publishing and Distribution, Amman, 2nd Edition, 2011.
10. Abd al-Rahman al-Rafi'i: Egypt and Sudan in the Early Occupation, Dar al-Maarif, Egypt, 4th edition, 1983.
11. Karl Brockelmann, History of Islamic Peoples, translation, by Nabih Amin Fares and Munir Baalbaki, Dar Al-Ilm for Millions, Beirut, 7th edition, 1977.
12. Nadia Mahmoud Mustafa: The Ottoman Era from Power to Domination to the Beginning of the Eastern Question, Part 11, Egypt, 1996.
13. Abdul Aziz Muhammad Al-Shinawy: The Ottoman Empire is a slandered Islamic state, Part 4, The Anglo-Egyptian Library for Publishing, Cairo, 2005.
14. Abdel Azim Ramadan: A History of Europe and the Modern World from the Emergence of the Bourgeoisie to the Cold War, Volume 2, The Egyptian General Book Organization, Alexandria, 1996.
15. ThLatifa Salem: Social Forces in the Arab Revolution, The Egyptian Publishing Authority, Cairo, 1981.
16. Samir Muhammad Taha: Ahmed Orabi and his role in Egyptian political life, Public Authority for Printing, Egypt, 1986.
17. Abd al-Rahman al-Rafi'i: The Arab Revolution and the English Occupation, The Egyptian Renaissance Library,
18. Mahmoud Amer and Marwan Dukhan: History of the Ottoman Empire, Dar Al-Malayin Publishing, Damascus, 2017.
19. Mohamed Sabry Al-Dali: The Great European Powers and the Russian-Ottoman Conflict, Egyptian Book Organization, Cairo, 2014.
20. Muhammad Farid Bey, the Lawyer: History of the Ottoman Empire, Matba Al-Adab Publishing, Cairo, 2009.
21. Abeer Hassan Mohamed Abdel-Baqi: The British Presence in the Egyptian Administration (1922 - 1956), a master's thesis (unpublished), Faculty of Arts, Zagazig University, Egypt, 1998.
22. Abd al-Aziz Muhammad al-Shinawy: The Ottoman Empire is a slandered Islamic state, part 4, Anglo-Egyptian Library for Publishing, Cairo, 2005.
23. Lord Cromer: The Arab Revolution, translated, by Abdel Aziz Orabi, The Arab Printing Company, Cairo, 1958.
24. Abdel Raouf Ahmed Amr: The Suez Canal in International Relations 1869-1883, The Egyptian Book Authority, 1987.
25. Muhammad Mustafa Safwa: England and the Suez Canal 1854-1915, Hindawi Publishing, Egypt, 2017.
26. Abbas Helmy: My Covenant, translated, by Jalal Yahya, Al-Shorouk Library, Cairo, 1993.
27. Mansour Abdel Hakim: Sultan Abdul Hamid II Al-Maftari, the last of the respected sultans, 1842-1918, Dar Al-Kutub Al-Arabiya for Publishing, Cairo, 2010.